الاقتصاد الاسرائيلي من اليد العاملة غير الفنية • ناهيك عن الاعتبارات التي سبق الاشارة اليها •• ومن هنا فقد كان المأزق الاسرائيلي يتمثل في تخلف وتيرة تزايد اليد العاملة غير الفنية عن السرعة التي يتزايد بها التثمير والتصنيع ، واليد العاملة غير الفنية والتي دفعت اسرائيل الى الاعتماد اكثر فأكثر على اليد العاملة غير اليهودية لضمان استمرار ونمو اقتصادها • واعادها مرة ثانية الى سياسة تجزي الطهارة التي سبقت الاشارة اليها ، بين عمل عال يستدعي الطهارة واخر لا يستدعيها •

ان الاعتماد على اليد العاملة غير العبرية في السنوات الاخيرة من الستينات لم يعد يفعل المؤثرات نفسها التي كانت في المراحل السابقة • لقد اصبحت بفعل خطة مدروسة ومنظمة وضعت موضع التطبيق العملي في النصف الاول من الستينات وما زالت اسرائيل تسير بناء عليها حتى الان • ويتضح لنا هذا من خلال القاء نظرة سريعة على اتجاه نمو الاقتصاد الاسرائيلي ، والخطط الاقتصادية الاسرائيلية كما تعبر عنها الارقام بما لها من دلالات •

وعندما نقول بفعل خطة مدروسة ومنظمة ، فاننا نعتمد على ان التوسع الصناعي الاسرائيلي هو في متناول يد السلطات الرسمية الاسرائيلية ، والتي تبرمج عملية التصنيع ، وتساهم بنسبة كبيرة منه ، وما تبقى منه تحرص على ان يكون متناسقا مع الخطة الصناعية العامة ، ولديها من الوسائل ما يكفل لها هذا الامر • كالمساعدات ، والقروض واعانات التصدير ، واسعار الصرف • (٣٩)

ان اكثر الارقام دلالة هي النسبة التي تزايدت بها المنتوجات الصناعية ، والحجم الذي بدأت تحتله في الناتج القومي الاسرائيلي • فقد تزايدت الصادرات الزراعية من ١٢٣ر١٨ مليون دولار عام ١٩٤٩ اي ما نسبته ٦ر٦٣٪ من اجمالي الصادرات مقابل ٣٧٢ر١٠ مليون دولار صادرات صناعية اي ما نسبته ٤ر٣٦٪ الى ١ر١٧٣ مليون دولار صادرات زراعية عام ١٩٧٣ ، ولكن قيمتها النسبية هبطت لتبلغ ٩ر١١٪ فقط من اجمالي الصادرات• وفي الوقت نفسه قفزت الصادرات الصناعية لتبلغ ٦ر١٢٧٥ مليون دولار عام ١٩٧٣ اي ما نسبته ١ر٧٨٪ •• (٤٠) وفيما تضاعفت الصادرات الزراعية في الحقبة بين ١٩٤٩ – ١٩٧٣ ، بـ ٥ر٩ مرة فقط ، فان الصادرات الصناعية قد تضاعفت ١٢٣ مرة ، بينما زاد اجمالي الصادرات الاسرائيلية ٨ر٥٠ مرة (٤١) •

طاقة انتاجية عاطلة ام احتياطية ؟!

ان تزايد نسبة الصادرات الصناعية في صادرات اسرائيل بالمعدلات المشار اليها ما هو الا انعكاس للبرنامج التصنيعي الذي نفذته اسرائيل ومولته بوسائل مختلفة ، من هبات وقروض وتعويضات • ان المشكلة ليست في التوسع الصناعي الذي شهدته اسرائيل، بل في الحدود التي بلغتها ، ومقدار الطاقة الصناعية التي وظفتها اسرائيل • والتي تتجاوز مقدرة اسرائيل على التشغيل ، حيث بدأت اسرائيل تعاني من الطاقة الانتاجية العاطلة في صناعتها • ففي عام ١٩٦٦ وبعد ان قطعت اشواطا بعيدة في تحطيم اقتصاد عرب الاراضي المحتلة ١٩٤٨ ، من مصادرة اراضي وغيرها من مصادر الرزق